أثر تطاير أسعار البترول على أبرز متغيرات التنمية الاقتصادية في الجزائر

The Impact Of Volatile Oil Prices On The Most Important Variables Of Economic Development In Algeria

أ. مدوري عبد الرزاق
جامعة وهران 2، محمد بن أحمد
madouri1986@hotmail.fr

أ.د. زايري بلقاسم
جامعة وهران 2، محمد بن أحمد
zairi_belkacem@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/01/08 تاريخ القبول: 2018/04/05

الملخص:

نظريا، ينظر إلى نقمة الموارد الطبيعية أحد أهم الظواهر الضارة بالنمو والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية، ولما كانت الجزائر تعتبر واحدة من هذه البلدان (الغنية بالموارد الطبيعية)، فإن ورقتنا البحثية تهدف إلى معرفة هل الاقتصاد الجزائري يعاني حقا من نقمة الموارد الطبيعية؟ وهذا من خلال: عرض جانب من البحوث التي درست العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، وتناول مختلف التفسيرات الاقتصادية والمؤسساتية لنقمة الموارد. وأما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي، فقد قمنا بإجراء تقييم قياسي لأثر تغير أسعار البترول (بعد استخراج سلسلة تقلب أسعار البترول CSDGARCH) على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر، وذلك بتحليل كل من مكونات التباين ودوال الاستجابة الدفعية باستخدام نموذج VAR. لنصل في الأخير إلى أن سعر البترول هو المحدد الرئيسي للنشاط الاقتصادي الجزائري، وهي النتيجة التي تدعم أكثر فرضية نقمة الموارد الطبيعية في الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الجزائري، التنمية الاقتصادية، سعر البترول، نقمة الموارد الطبيعية، نموذج *VAR*

Abstract :

Theoretically, the natural resources curse is one of the most important phenomena affecting the economic growth and the development of the developing countries, Algeria being one of these countries (rich in natural resources), so; our research paper aims to find out if the Algerian economy is really suffering from the curse of natural resources? And this by: the presentation of some of the research that has studied the relationship between the natural resources abundance and economic growth, and treated the various economic and institutional interpretations of the resource curse. As for the practical aspect, we carried out an econometric evaluation of the impact of the changes in oil prices (after extraction of the series of volatility of oil prices CSDGARCH) on certain macroeconomic variables in Algeria, by analyzing at the same time the variance decompositions and the impulse response functions by using the VAR model. Finally, we conclude that the price of oil is the main determinant of the Algerian economic activity, and this is the result that supports more the hypothesis of the natural resources curse in the Algerian economy.

***Key Words*:** *Algerian economy, economic development, oil price, natural resource curse, VAR model*
JEL Classification : F23 ; H11 ; L9 ; R42

* مرسل المقال: مدوري عبدالرزاق (madouri1986@hotmail.fr)

المقدمة:

يكشف قدر كبير من البحوث الاقتصادية التي جرت في السنوات الأخيرة أن لوفرة الموارد الطبيعية تأثيرات عكسية على الأداء الاقتصادي بغض النظر عن أهميتها الحيوية. وقد اهتم الاقتصاديون على نحو نموذجي بدراسة فروق التنمية الشاسعة بين البلدان الغنية بالموارد والبلدان الفقيرة منها في العالم مقيسة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الخام، ووجدوا بأن اختلاف مستويات التنمية والرفاه الاجتماعي بين هذه البلدان يرجع إلى مفارقة الوفرة التي يمكن أن تتحول إلى نقمة في المدى المتوسط والطويل، فكثافة رأس المال الطبيعي في الكثير من البلدان النامية، قد أدت إلى نتائج غير مقبولة، فبدلا من أن تكون سندا داعما للنمو، كانت كعامل مقوض له، وبل أكثر، عندما اتجهت نحو مزاحمة أشكال أخرى من رأس المال كرأس المال البشري والمادي والمالي وغيرها، فظاهرة نقمة الموارد الطبيعية قد ارتبطت تاريخيا بالأداء الاقتصادي الهزيل والمخيب في البلدان وفيرة الموارد، فهناك من الاقتصادين من اعتبر المرض الاقتصادي الهولندي (م.كوردن 1984م) كتفسير اقتصادي أساسي لتبعات الوفرة، والبعض الآخر أقر بأن التفسير المؤسساتي (داني رودريك وآرفيند 2003م، هالي أديسون 2003م،...) هو التفسير الأكثر شرحا لنقمة الموارد، بحيث هناك حجج كثيرة تؤكد ذلك، فسويسرا الجبلية ليس لها منافذ بحرية هي أغنى بلدان أوروبا، اليابان التي رغم افتقارها للموارد الطبيعية، هي أغنى بلد في شرق آسيا، وتدين كلاهما بثرواتهما إلى المؤسسات التي تعزز سيادة القانون (م جارين، إ جاكوسي، 2003م).

وباعتبار أن الاقتصاد الجزائري يرتبط ارتباطا وثيقا بعائدات تصدير المحروقات، فإن أي تغير أو صدمة في أسعار النفط في الأسواق العالمية سيكون لها تأثيرا مباشرا على الأجزاء الكلية للاقتصاد، وبالتالي التبعية شبه التامة لقطاع المحروقات، وعدم استقرار أسعار النفط لا محالة سيؤديان إلى انعدام اليقين، وتشويه عملية صنع القرار الاقتصادي وعرقلة النمو. هذه الأوضاع، ستجعل من الاقتصاد الوطني أكثر عرضة لما يسمى بنقمة الموارد الطبيعية. وعليه لا مناص أن نطرح في ورقتنا البحثية تلك الإشكالية التي تتعلق بمدى تأثير تطاير أسعار النفط على أبرز متغيرات الاقتصاد الجزائري، وبعبارة أخرى: هل يتسق انقلاب حظوظ التنمية الاقتصادية مع فرضية نقمة الموارد الطبيعية في الجزائر؟ لنصل في الأخير إلى عرض بعض الحلول التي تعتبر أساسية في اقتصاديات التنمية لاحتواء ظاهرة نقمة الموارد.

1. الدراسات السابقة

وبخصوص الدراسات السابقة التي تناولت أثر تقلب أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر –من باب نقمة الموارد الطبيعية–، فهي قليلة جدا، باستثناء بعض الأدبيات العلمية المهتمة بالموضوع، في حين الأدبيات التي درست أثر تغير أسعار الموارد على متغيرات الاقتصاد الكلي في البلدان المصدرة الصافية، فهي كثيرة، حيث نوجز كلاهما في ما يلي:

- دراسة (Alan Gelbe , 1988)، شرح فيها تأثيرات وفرة الموارد الطبيعية على مجموعة من البلدان النامية على رأسها الجزائر، حيث خلص بأن نمط التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال فترة النهج الاشتراكي قد تأثر كثيرا بطريقة

التسيير المتبعة التي أعطت اهتماما خاصا للقطاع العام كمنظم للنشاط الاقتصادي. علاوة على ذلك، فقد اعتبر الباحث بأن كثرة اعتماد الجزائر على مداخيل النفط –الناتجة عن الصدمة الأولى والثانية– في تمويل الاستثمار العمومي المخطط خلال فترة السبعينات وحتى الثمانينات، أمر لم يشجع على التنويع في ظل تدهور القدرة التنافسية للبلد في قطاع السلع التجارية (وهو تأثير يعرف بالمرض الهولندي)، بل قوض حوافز الإنتاج وساعد على استمرار سياسات اقتصادية سيئة.

- دراسة لـ (Lee. Ni and Raati, 1995, pp 39- 56) التي عملا من خلالها على نمذجة تطاير سلسلة سعر البترول (بعدما شاهدا بأن حركة أسعار النفط قد كانت بصورة غير منتظمة على مرّ السنين) باستخدام نموذج GARCH لاستخراج التباين الشرطي Conditionnel variance الذي يعتبر مقياسا للتطاير volatility. وانطلاقا من الإطار النظري المتضمن الدراسات التالية: هاميلتون (1983م) ومورك (1989م) وهاريسون وبيربدج (1984م) وموري (1993م) ودارب (1983م) وهوكر (1994م) حاول الباحثان تحديد درجة تأثير صدمات أسعار البترول الموجبة والسالبة e+ وe– على كل من معدلات نمو الناتج الوطني الخام الحقيقي GNP ومعدلات البطالة UNEMP عبر تحليل نماذج VAR ودوال الاستجابة الدفعية، حيث توصلا بأن تطاير سعر البترول (الذي تحدثه الصدمات الموجبة) يشرح بشكل واسع التغيرات التي تحصل في النمو الاقتصادي على مدى الفترات المدروسة، بينما الصدمات السالبة لم يسجل لها أي تأثير على الناتج.
- دراسة لـ (A.M. Warner and J.D. Sachs, 1995, p 04) التي توصلا فيها "بأن الاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية تميل إلى نمو أقل سرعة من الاقتصاديات التي تشهد شحا في الموارد الطبيعية، فالاقتصاديات التي صادراتها تعرف نسبا عالية من الموارد الطبيعية إلى الناتج المحلي الخام لعام 1971 (سنة الأساس) ستكون معدلات نموها منخفضة في الفترات اللاحقة: 1971–1981م، وبالتالي عملا على تقديم نموذج نظري بسيط يخص النمو الداخلي الذي يمكن أن يساعد على تفسير العلاقة السلبية المرصودة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي.
- دراسة لـ (R.M. Auty, 2003, pp37-47) ، التي تبيّن فيها بأن الجزائر منذ استقلالها قد حققت محاولتين غير ناجحتين للاندماج في الاقتصاد العالمي، فالمحاولة الأولى أملتها الحاجة إلى تعزيز دور التصنيع في الاقتصاد، عندما استخدمت في إطارها الريوع –غير المتوقعة– الناتجة عن طفرات النفط للفترتين الممتدتين ما بين: 1974–1978م و1979–1981م بهدف تسريع هذه العملية، التي كانت تتوافق أكثر من حيث حيثياتها مع نموذج التنمية المفخخ trap model، في حين المحاولة الثانية، قد كانت مدفوعة بشق كبير منها بإصلاحات قد فرضتها المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي) في التسعينات، وعلى الرغم من أن هذه الإصلاحات قد حققت نوعا من الاستقرار إلاّ أن عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية لم تكن كافية حتى يكون استخدام الريع في صيغ أقوى للحد من معدلات البطالة التي بلغت مستويات قياسية؛ لاسيما عندما قدرت بـ30% خلال تلك الفترة.

- دراسة لـ (Benabdallah. Youcef, 2006) بعنوان Croissance économique et dutch disease en Algérie، تحرى فيها مدى تأثير أعراض المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري خلال فترتين متباينتين (فترة الاقتصاد المدار، وفترة الاقتصاد الحرّ)، وتوصل هذا الأخير بأن الإصلاحات الاقتصادية قد حررت نوعا ما الاقتصاد الجزائري من أعراض هذا المرض، التي أدّت على حدّ تعبيره خلال –فترة التخطيط– إلى كبت النشاط الاقتصادي بشكل كبير. وفي نهاية المطاف، خرج الكاتب بتحليل مهم يقول فيه بأن وفرة الموارد المالية في سياق تحسن أسعار البترول –بداية من سنة 2000م–، قد ساهمت في بعث النقاش نحو تقصي الأسباب الدفينة لتقلص الأداء الاقتصادي، فالريع وآثاره السلبية ليست بحتمية، بل طرق إدارته هي التي تطرح مثل هذه المشاكل.
- دراسة لكل من (شكوري سيدي محمد وشيبي عبدالرحيم، 2013م، ص ص 07– 52) بعنوان " العدالة، التنمية المستدامة والبيئة المؤسساتية في البلدان الغنية بالبترول: دراسة حالة الجزائر، أين سلطا فيها الضوء أكثر على واقع العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية بالجزائر عبر تحليل أثر الثروة النفطية والبيئة المؤسساتية على التنويع والتنمية، لتخطر في الأخير نتائجهما التطبيقية –من خلال استخدامهما لأسلوب المتغيرات المساعدة المتمثل في طريقة الفروق العامة GMM–، أن لوفرة الموارد الطبيعية تأثير سالب على الادخار الفعلي الصافي (مؤشر مركب ورديف للتنمية المستدامة)، نظرا لتردي مؤشرات البيئة المؤسساتية للبلد، مما يؤكد على حدّ اعتقادهما فرضية نقمة الموارد الطبيعية في الاقتصاد الجزائري.

2. التفسير الاقتصادي والمؤسساتي لنقمة الموارد الطبيعية

1.2 . التفسير الاقتصادي لنقمة الموارد الطبيعية

أ. المرض الاقتصادي الهولندي: ولقد كان لاستغلال مستودعات الغاز الطبيعي بكميات كبيرة في هولندا –عقب اكتشافها في الستينات في بحر الشمال–، آثار عكسية على الهيكلة القطاعية للاقتصاد في صورة تقلص القدرة التنافسية وتحسن سعر الصرف الحقيقي وارتفاع تكاليف الإنتاج، وهي سمات أدت إلى تراجع قطاع الصناعات التحويلية للبلد في أواسط السبعينات (Sid Ahmed, 1987, pp889-890)، وتعتبر الورقة البحثية التي قدّمها كوردن سنة 1984م من بين أبرز الأعمال التي ناقشت شأن القطاعات الأساسية والأسعار النسبية في الاقتصاد، عندما وضعت نموذجا جديدا لشرح ظاهرة المرض الهولندي تحت تسمية النموذج الأساسي The Core Model. وانطلاقا من الفرضيات التالية: وجود ثلاثة قطاعات أساسية (القطاع المزدهر B: يمثل قطاع الموارد الطبيعية، القطاع المتأخر أو قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري L: يمثل كل من قطاعي الصناعة والفلاحة، قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري N: يمثل قطاع الخدمات)، وجود اقتصاد صغير ومفتوح، حركة عنصر العمل تكون قطاعية فقط، يبيّن كاتب الورقة بوضوح أثر انتعاش قطاع الموارد الطبيعية على باقي القطاعات الاقتصادية؛ الذي يتراوح بين أثر الإنفاق وأثر حركة الموارد: (Corden.M,1984, pp 360-361)

أ.**1. أثر الإنفاق Spending Effect:** يحصل هذا الأثر مباشرة عقب ازدهار قطاع الموارد الذي ينجم عنه تدفق المزيد من المداخيل، مما يجعل مرونة الدخل موجبة بالنسبة للسلع غير القابلة للتبادل التجاري، ومن ثمة تكون أسعار هذه السلع P_n مرتفعة مقارنة بأسعار السلع التبادلية، هذا ما يؤدي إلى تحسن سعر الصرف الحقيقي، وبالتالي ارتفاع أسعار P_n سيجذب الموارد من القطاعين B و L لصالح N.

أ.**2. أثر حركة الموارد resource movement effect:** تؤدي الطفرة في القطاع B إلى زيادة الناتج الحدي للعمل في هذا القطاع. ومع ثبات الأجر في القطاعات التبادلية، سيرتفع الطلب على العمل في القطاع B، بما يسمح بانتقال وخروج عنصر العمل من القطاعين L وN. وحسب كوردن، أن هذا الأثر يفضي إلى وقوع حركتين مهمتين: الحركة الأولى؛ تتمثل في حركة العمالة من القطاع L نحو القطاع B، ويتسبب عنها ما يعرف بأثر انحلال أو تراجع التصنيع المباشر Direct De-industrialisation، وهو تراجع لم يكن نتاجا لتحسن سعر الصرف الحقيقي. أما الحركة الثانية؛ فهي تتعلق أكثر بانتقال العمالة من القطاع N نحو القطاع المنتعش B، ولكن بسعر صرف حقيقي ثابت، هذا ما يفضي أيضا إلى خلق طلب إضافي في القطاع N.

وتبيّن دلائل ميدانية حديثة بأن أداء البلدان الغنية بالموارد الطبيعية والمصدرة للنفط، كان أقل بكثير من أداء البلدان الفقيرة من الموارد، ويرجع (Throvaldur Gylfason &.Zoega G , 2001, p850) ذلك إلى أربعة عوامل رئيسية: المرض الهولندي، انتشار سلوكيات البحث عن الريع، ضعف الحافز، إهمال دور التعليم. وفي ورقة بحثية أخرى، توصل أيضا (Throvaldur Gylfason &.Zoega G , 2002, pp4-6) عند تصنيفهما لـ 65 بلد –بحسب معياري معدل نمو الناتج المحلي بالنسبة للفرد وحصة رأس المال الطبيعي من الثروة الوطنية– بأن البلدان التي تمثل فيها حصة رأس المال الطبيعي أكثر من 15% من ثروتها الوطنية؛ قد حققت معدلات نمو سالبة مثل: كوت ديفوار، السنغال، توغو، فنزويلا..... وعلى أية حال، يعدَ المرض الهولندي من أصعب المسائل بالنسبة للبلدان التي تتلقى تدفقات متزايدة من العملة الأجنبية بفعل انتعاش قطاع الموارد (الصدمات الإيجابية في الإيرادات)، ووفقا لدراسة (A. Elanshasy , 2009, p04)، فإن تأثيرات هذا المرض تذهب قطعا إلى زيادة حجم الإنفاق على السلع خارج التبادل التجاري بالشكل الذي يؤدي إلى تحويل الموارد بعيدا عن القطاعات غير النفطية – أي صوب القطاعات غير التبادلية–، فسعر صرف حقيقي مرتفع لن يبعث بالارتياح إلى صناع القرار، الأمر الذي ينقص من قدرات البلد في الإنتاج ويرفع من معدلات البطالة، في الأخير، تلغي هذه التأثيرات المكاسب المحتملة للتصدير في الاقتصاد. وحاج بعض الاقتصادين أمثال Auty سنة 1994م أن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية هي أكثر البلدان عرضة لأعراض المرض الهولندي التي تنتهي فيها الأوضاع حتما بتآكل التنوع وفقدان التوازن الكلي للاقتصاد، مما يجعلها مجبرة على التخلي عن النمو في إطار سعيها وراء الريع مما يؤدي بها إلى مستويات عالية من عدم المساواة والفقر. وفي نفس السياق، أيّد كل من (سانجيف غوبتا وأليكس سيغورا– أوبيرغو وإنريكي فلوريس، 2014م، ص 53) في دراسة لهم

بعنوان "**تقاسم الثروة**" الصادرة في مجلة التمويل والتنمية، الرأي القائل بأن الأداء الضعيف لغالبية البلدان المصدرة للموارد الطبيعية بكميات أكبر، يرجع إلى نقمة الموارد التي تفسرها ظواهر غير اقتصادية كانحلال التصنيع والإنتاج. وتعزيزا لذلك، استدلت الدراسة بمقولة خوان بابلو بيريز الفونسو (الوزير الأسبق للمناجم والموارد الهيدروكرونية في فنزويلا) الذي وصف النفط على أنّه من "فضلات الشيطان"، في تحذيرها من مخاطر هذه المادة التي تنتهي بإهدار الموارد والاستهلاك المفرط والاستدانة.

ب. دورية السياسة المالية: لا شك أن عدم استقرار أسعار السلع الأولية في الأسواق العالمية، قد يضاهيه تقلب شديد في سياسة الإنفاق العام بالنسبة للبلدان التي تعتمد بقوة على هذه المواد، وهو ما يعرف بدورية السياسة المالية Procyclical fiscal policy، التي تكون توسعية في فترات الازدهار وانكماشية في فترات الركود، لهذا ينظر إليها عادة كأحد العوامل المثبطة للتنمية في هذه البلدان، لأنها: تزيد من معدلات تقلب الاقتصاد الكلي، وتخفض من مقدار الاستثمار في رأس المال الحقيقي والبشري، وتعوق النمو، وتزيد من نسبة الفقر(Manasse Paolo, 2006, p04)، هذه النتائج، تجعل من إدارة المالية العامة أكثر تعقيدا في البلدان المصدرة للموارد الباطنية. وفي هذا الشأن، تساند الدراسات التطبيقية: Graciela L. Kaminsky , Carmen M. Reinhart and Carlos A. Végh , 2004 Hussain,Kamilya Tazhibayva and anna Ter-Martirosyan, 2008, Mauricio Villafuerte and Pablo Lopez-Murphy, 2009 بقدر كبير وقابل للنقاش الفكرة التي تقول بأن دورية السياسة المالية هي نتاج لعمليات اقتصادية تجارية مدفوعة بتقلبات أسعار الموارد الطبيعية؛ إذ يتعين على بلدان الموارد أن تصطحب إدارة سياساتها المالية وقراراتها المتعلقة بالإنفاق بجهود مدروسة تعمل على تخصيص/ وتوزيع كفؤ للموارد النفطية. وفي عمل آخر، وجد كل من (R. Hausmann and R. Rigobon, 2002, pp1-42) عند معالجتهما لموضوع "**لعنة الموارد**"أن لعيوب تفاعل الإنفاق الحكومي مع عائدات النفط آثار سلبية على النمو، أين يمكن التخلص منها عن طريق: تحسين نوعية مؤسسات الميزانية وطرق إدارة الديون، وتعزيز مصداقية السياسات وكفاءة الأسواق المالية المحلية. وبنفس الطريقة، خلص كل من (عبد لاي بيو تشاني وب. كريستنس، 2006م، ص 13) إلى أن إيجاد نظام جيد لإدارة النفقات العامة (بما يكفل شفافية الإنفاق ويقلل فرص الفساد)، هو من الشروط المسبقة للكفاءة التي تجعل الإنفاق أكثر مواتاة للنمو، ولكن ذلك لن يتحقق إلاّ إذا كانت الحكومات خاضعة للمساءلة.

2.2. التفسير المؤسساتي لنقمة الموارد الطبيعية

أغلب البحوث والدراسات الميدانية التي أجريت في السنوات الأخيرة، قد شددت بحثها حول أسباب تعزيز النمو والتنمية الاقتصادية في البلدان، من خلال تحليلها للفروقات الكبيرة في الدخل والمستويات المعيشية بين البلدان الغنية والفقيرة في العالم، بهذا الصدد رشَح (Daron Acemoglu , 2003, p27) عنصران رئيسيان لشرح الأسباب الأساسية في اختلاف أوجه الرخاء بين البلدان، وهما: **العنصر الأول: الجغرافيا** Geography**، العنصر الثاني: المؤسسات** Institutions (كون المؤسسات الجيدة تشجع الاستثمار في المعدات والآلات، ورأس المال البشري). ومن منظور

مكمل، قام (Dani Rodrik and Arvind Subramanian, 2003, pp 32-33) بتفسير أسباب الاختلاف الكبير في متوسط الدخل بين أغنى بلدان العالم وأفقرها من خلال تركيزهما على المحددات العميقة للدخل، المتمثلة في كل من الجغرافيا المحددة للمناخ ولهبات الموارد الطبيعية، والتجارة الدولية (المعبَر عنها بالتكامل) التي تعتبر كمحرك للإنتاجية ونمو الدخل لأنها تعمل على تقوية التقارب الاقتصادي بين البلدان في العالم، والمؤسسات التي تأخذ بحقوق الملكية وسيادة القانون. وتبين النتائج التي توصل إليها الباحثان، بأن نوعية المؤسسات هي محدد إيجابي وأساسي لمستويات الدخل. وفي دراسة لـ "**زاكس ووارنر**" سنة 1997م، قاما فيها بمقارنة القيم المتوسطة لبعض المتغيرات التي تتعلق بالأداء الاقتصادي لبلدان إفريقيا بنفس المتغيرات لمجموعة من البلدان النامية (اقتصاديات النمو السريع)، وباختصار توصلا بأن أداء إفريقيا كان أسوأ عن غيرها من البلدان النامية على صعيد متغيرات السياسة الاقتصادية، فوفرة الموارد الطبيعية بشكل عام في إفريقيا التي قدرت بنسبة 18% من **GDP** لسنة 1970م، قد كان لها دورا رئيسيا في تراجع مؤشر نوعية مؤسساتها الذي قدر بـ 4.54، والذي بدوره أثر سلبا على نصيب الفرد من ناتجها المحلي الخام، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 01: مقارنة بين إفريقيا واقتصاديات النمو السريع من حيث الأداء.

	إفريقيا	اقتصاديات النمو السريع
نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام الحقيقي: 1965–1990م.	0.80	5.83
مؤشر نوعية المؤسسات: وفقا لاستطلاع سنة 1980م.	4.54	6.86
وفرة الموارد الطبيعية: صادرات الموارد بالنسبة لـ GDP سنة 1970م.	0.18	0.09

Source: Sachs & Warner, December 1997 "sources of slow growth in african economies", Journal of African Economies , Volume 6, Number 3, p29.

فيما يتعلق بالتنمية الأطول أجلا في أفريقيا، لم يسع سوى بوتسوانا من عدم التعرض لنقمة الموارد، حيث حققت تقدما محمودا في التنمية الاقتصادية نتيجة لعقود من **السياسات الاقتصادية الذكية والكفؤة**، وأحد العوامل التي ساهمت في ذلك، هو حصولها على درجات عالية في التنظيم والإدارة وفي نوعية مؤسساتها العامة مما ساعد على زيادة قدرتها على التنويع والإصلاح ومراقبة الفساد، فمؤشر مراقبة الفساد في هذا البلد سجل نقاطا جيدة وموجبة (تقترب +2.5) مقارنة مع بقية البلدان المصدرة للموارد الطبيعية (على سبيل المثال: الجزائر، تشاد، غينيا بيساو، نيجيريا، سيراليون..) التي سجلت نقاطا سالبة (أنظر إلى الجدول رقم 02)، لهذا ينبغي على هذه البلدان اتخاذ الكثير من الخطوات لإغراء المستثمرين وتحسين مناخ الأعمال، وعلى رأسها الجزائر "حتى تستطيع الانتقال بعد ذلك إلى مفهوم دولة القانون لتطبيق التنمية المستدامة" (دربال عبدالقادر وآخرون، PNR، 2017م، ص 156).

الجدول رقم 02: تطور مؤشر مراقبة الفساد Control of Corruption بالنسبة لمجموعة من البلدان المصدرة للموارد الطبيعية بكثافة في إفريقيا –خلال الفترة الممتدة من: 2006 إلى 2015

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	-0,48	-0,51	-0,56	-0,55	-0,49	-0,50	-0,47	-0,47	-0,62	**-0,68**
بوتسوانا	0,91	0,95	1,00	0,92	1,00	0,98	0,92	0,91	0,80	**0,84**
تشاد	-1,28	-1,30	-1,45	-1,36	-1,34	-1,26	-1,25	-1,29	-1,23	**-1,29**
غينيا بيساو	-0,98	-1,11	-1,08	-1,10	-1,06	-1,05	-1,22	-1,28	-1,51	**-1,43**
نيجيريا	-1,07	-0,98	-0,81	-0,98	-1,00	-1,13	-1,15	-1,21	-1,27	**-1,10**
سيراليون	-1,01	-0,90	-0,96	-0,94	-0,77	-0,83	-0,95	-0,90	-0,95	**-0,78**

Source: -www.govindicators.org

وتكشف دلائل تاريخية، من أن بوتسوانا مباشرة بعد الاستقلال، قد عملت على إقامة ديمقراطية فاعلة مما مكّنها من أن تكون أسرع البلدان نموا في العالم، عكس بلدان أخرى – من نفس الشاكلة– التي لم ترث من الاستعمار الأوروبي سوى مؤسسات استخراجية للنهب والاستيلاء (Daron Acemoglu , Ibid, p30). إجمالا، هناك الكثير من الدراسات التي تؤكد بأن ريع الموارد لا يعجل بالتنمية إلاّ في ظروف معينة، فلعنة الموارد تستمر فقط في البلدان ذات المؤسسات الرديئة. وتابع (Mehlum, H , Moene,K and Torvik,R, 2006, pp1-20) هذا الخط بدراستهم المؤثرة التي انتهت إلى أن البلدان التي تتوفر على مؤسسات صديقة منتجة producer friendly، فإن سلوكها الاقتصادي سيزيد من حجم الدخل والرخاء، أما البلدان التي بها مؤسسات صديقة مستحوذة grabber friendly، فإن سلوكها سيميل إلى الاستيلاء والاستحواذ على الريع، ومثل هذه السلوكيات لا تستحث على إدارة الاقتصاد بنحو أفضل، فالتنمية تعتمد بصورة أكبر على عوامل معنوية (المؤسسات والحوكمة). واقترح آخرون أمثال: بول كولير وإيان بانون سنة 2003م، ميشال روس 2003 و2004م..، خصائصا مختلفة يمكن أن تؤثر في العلاقة بين الريع والتنمية بما في ذلك مخاطر الصراعات الأهلية. وعليه البلدان التي تتفاوت فيها نوعية التنظيم والإدارة بسبب انتشار الفساد وتنوع أشكاله من: فساد إداري صغير (في مجال تسيير الصفقات)، وفساد كبير عن طريق سرقة المال العام، والاستيلاء على الدولة، من المرجح أن تخفق (أنور شاه ومارك شاكتر، 2004م، ص 41). والشواهد تشير (روبرت هـ بيتس، 2006م، ص ص 26–27) بأن الحكومات المعرضة للفساد تكون: دوما أقل استعدادا للالتزام بالانضباط الاقتصاد الكلي (في مجال المالية العامة)، وأقل قدرة على إيجاد حوافز تؤثر إيجابا على السياسة الاقتصادية. وبشكل عام، السياسات السيئة من المرجح أن تؤدي إلى تفاقم نقمة الموارد الطبيعية، بينما السياسات الجيّدة من شأنها أن تحول طفرة الموارد إلى نعمة (Arezki, Rabah & F. van der Ploeg, 2007, p26).

3. الدراسة التطبيقية

ومن أجل دراسة تأثير تقلبات أسعار البترول على أهم متغيرات التنمية الاقتصادية في الجزائر، لابد أولا من استخراج سلسلة تطاير أسعار البترول حتى يتسنى لنا معرفة كيفية استجابة المتغيرات لهذه التقلبات من خلال Eviews9.0.

1.3. نمذجة قياسية لسلسلة تطاير أسعار البترول

في هذه النقطة، سنقوم بتقدير تطاير سلسلة أسعار البترول (بيانات شهرية على مدى الفترة الممتدة من 1980 إلى 2015م) بالاستعانة بنماذج ARCH مرورا بأربع مراحل وهي كالتالي: دراسة استقرارية أسعار البترول ، نمذجة أسعار البترول باستخدام منهجية بوكس جانكينس، نمذجة تباين سلسلة بواقي أسعار البترول باستخدام نماذج ARCH وGARCH وEGARCH، حساب سلسلة تطاير أسعار البترول.

أ. دراسة استقرارية أسعار البترول: من أجل دراسة استقرارية أسعار البترول أو تحديد درجة تكامل سلسلة أسعار البترول، استخدمنا أحد اختبارات الكشف عن الجذور الوحدوية المتمثل في: اختبار الجذور الوحدوية العليا Augmented Dickey-Fuller ADF. ولقد بينت نتائج الاختبار (أنظر إلى الجدول رقم 03)- بعد تحديد عدد التأخيرات بناء على أصغر قيمة يمكن أن يأخذها المعاملان Akcaike وSchwarz – أن سلسلة سعر البترول OP غير مستقرة في المستوى عند المعنوية 05% (أي تحتوي على جذر وحدوي كون: |t المحسوبة| < |t الجدولية|- المذكورة في جداول ماك كينون- كما أن احتمالها الحرج *prob أكبر من 0.05) ومستقرة عند الفروق الأولى أو التفاضل الأول $I_{(01)}$.

الجدول رقم 03: اختبار الجذور الوحدوية العليا ADF

المتغيرات	ADF-t	القيم الجدولية الحرجة: 01%	05%	10%	Prob*	النتيجة
OP	-2.720	-3.97	-3.42	-3.13	0.228	غير مستقرة من نوع DS دون مشتق
الثابت C لا يختلف جوهريا عن الصفر لأن احتمال المعلمة المقدرة أكبر من 0.05 (0.7503)						
معامل الاتجاه @TREND("1980M01") لا يختلف جوهريا عن الصفر لأن احتمال المعلمة المقدرة أكبر من 0.05 (0.0736)						
	ADF-t	القيم الجدولية الحرجة: 01%	05%	10%	Prob*	النتيجة
D(OP)	-6.568	-3.98	-3.42	-3.13	0.000	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 9.0

ب. نمذجة سلسلة أسعار البترول بمنهجية بوكس جانكينس: تتم هذه النمذجة على سلسلة الفروق الأولى لأسعار البترول D(OP) لأنها سلسلة زمنية مستقرة، وذلك باتباع المراحل التالية: مرحلة التعرف، مرحلة تقدير واختبار جودة النموذج.

ب.1. مرحلة التعرف: يتم تحديد الرتب P وQ لنموذج ARMA من خلال دراسة بيان الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي لسلسلة DOP. ومن خلال الشكل الوارد في الملحق رقم 01، يتضح بأن دالة الارتباط الذاتي البسيط غير منعدمة وتتناقص ببطء، بينما في بيان الارتباط الذاتي الجزئي فقط P الأول الذي يختلف جوهريا عن الصفر، ومنه يمكن تمثيل سلسلة أسعار البترول بواسطة نموذج انحدار ذاتي من الدرجة p أي AR(P). وبعد المفاضلة بين عدة نماذج AR(P) – على أساس تدنية معيار أكايك ومعنوية المعاملات–توصلنا إلى اختيار النموذج AR(01)لنمذجة السلسلة DOP.

ب.2. مرحلة تقدير واختبار جودة النموذج AR(01): تظهر نتائج تقدير هذا النموذج في الملحق رقم 02، بحيث تشير أن المعلمة المقدرة تختلف جوهريا عن الصفر (لأن قيمة الاحتمال أقل من 0.05)، ومنه النموذج مقبول إحصائيا.

ج. نمذجة سلسلة بواقي تقدير النموذج باستخدام نموذج ARCH وGARCH وEGARCH

ج.1. الكشف عن أثر ARCH : من أجل الكشف عن أثر ARCH، ينبغي أولا حساب عدد التأخيرات ثم إجراء انحدار ذاتي لمربعات البواقي من الرتبة p:(Bourbounnais R , 2015, p154)

$$e_t^2 = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_i \; e_{t-i}^2$$

وتكشف نتائج تقدير هذا النموذج (أنظر إلى الجدول أدناه) بعد تحديد عدد التأخيرات ب02، بأن احتمال إحصاءة LM cal (Obs*R-squared) أقل من مستوى 0.05، ومنه نرفض الفرضية الصفرية التي تنص بأن تباين الأخطاء ثابت عبر الزمن، ونقبل الفرضية البديلة التي تقضي بعدم ثبات التباين الشرطي.

الجدول رقم 04: نتائج اختبار نموذج ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	62.80507	Prob. F(2,426)	0.0000
Obs*R-squared	97.68992	Prob. Chi-Square(2)	0.0000

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 09/20/17 Time: 16:56
Sample (adjusted): 1980M04 2015M12
Included observations: 429 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.070522	1.762776	3.443728	0.0006
RESID^2(-1)	0.143664	0.043954	3.268480	0.0012
RESID^2(-2)	0.420724	0.043950	9.572907	0.0000

R-squared	0.227715	Mean dependent var	13.82150
Adjusted R-squared	0.224090	S.D. dependent var	37.61457
S.E. of regression	33.13309	Akaike info criterion	9.845910
Sum squared resid	467663.4	Schwarz criterion	9.874312
Log likelihood	-2108.948	Hannan-Quinn criter.	9.857126
F-statistic	62.80507	Durbin-Watson stat	2.065674
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9.0

ج.2. تقدير نموذج ARCH : ومن أجل تقدير معادلة التباين التي تعرّف الارتباط الذاتي للأخطاء غير المتجانسة، قمنا بترشيح عدة نماذج منها: ARCH(1) و ARCH(2) و ARCH(3) و GARCH(1.1) و GARCH(1.3) و EGARCH(1.1) و EGARCH(1.2) بهدف نمذجة تقلب سلسلة أسعار البترول. وحسب المعايير المذكورة آنفا، كان النموذج GARCH(1.3) هو الأفضل.

ونتبين من نتائج تقدير النموذج (الواردة في الجدول رقم 05)، بأن كل معلمات معادلة التباين تختلف جوهريا عن الصفر (موجبة)، كون قيم احتمالاتها الحرجة أقل من 0.05، وبالتالي النموذج مقبول إحصائيا.

الجدول رقم 05: نتائج تقدير نموذج GARCH(1.3)

Dependent Variable: DOP
Method: ML ARCH - Normal distribution (OPG - BHHH / Marquardt steps)
Date: 09/21/17 Time: 00:10
Sample (adjusted): 1980M02 2015M12
Included observations: 431 after adjustments
Convergence achieved after 46 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients
Presample variance: backcast (parameter = 0.7)
GARCH = C(2) + C(3)*RESID(-1)^2 + C(4)*GARCH(-1) + C(5)*GARCH(-2) + C(6)*GARCH(-3)

Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
AR(1)	0.238890	0.046191	5.171732	0.0000
Variance Equation				
C	0.168074	0.060833	2.762876	0.0057
RESID(-1)^2	0.383986	0.049978	7.683051	0.0000
GARCH(-1)	0.913096	0.138954	6.571231	0.0000
GARCH(-2)	-0.549750	0.184603	-2.978017	0.0029
GARCH(-3)	0.305716	0.105720	2.891738	0.0038

R-squared	0.135149	Mean dependent var	-0.005290
Adjusted R-squared	0.135149	S.D. dependent var	4.057893
S.E. of regression	3.773733	Akaike info criterion	4.665977
Sum squared resid	6123.657	Schwarz criterion	4.722581
Log likelihood	-999.5180	Hannan-Quinn criter.	4.688326
Durbin-Watson stat	1.645049		
Inverted AR Roots	.24		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9.0

وفي الأخير، تكتب معادلة التباين كما يلي:

GARCH = 0.168073956501 + 0.38398646382*RESID(-1)^2 + 0.913095921927*GARCH(-1) - 0.549750095699*GARCH(-2) + 0.305715575587*GARCH(-3)

د. تقدير سلسلة تطاير أسعار البترول: وبعد نمذجة سلسلة سعر البترول DOP_t (أي بعد كتابة معادلة التباين المستخرجة من نموذج GARCH(1.3)) قمنا بتمثيل تطاير هذه السلسلة عبر الزَمن (خلال الفترة الممتدة من 1980م إلى غاية 2015م–بيانات شهرية) معتمدين في ذلك على التقلبات الشرطية أو الانحراف المعياري الشرطي Conditional Standard Deviation**.** وفي هذا الصدد، يمثل الشكل رقم 01 منحنى تطاير سعر البترول، المعبّر عنه بالانحراف المعياري الشرطي لسلسلة سعر البترول CSDGARCH، بحيث يظهر مجموعة من

التقلبات غير المتوقعة في سعر البترول (التي يطلق عليها مصطلح القمم التي تعبر إمَا عن انخفاضات حادَة أو ارتفاعات مفاجئة في الأسعار- وهي ذات دلالات إحصائية-)، فواحدة تصادف الصدمة البترولية السالبة لسنة 1986م، والأخرى توافق حرب الخليج التي جرت خلال سنتي 1990 و1991م، هذا بالإضافة إلى صدمات أخرى شهدتها أسعار البترول بعد سنة 2000م إلى غاية 2015م، والتي تراوحت بين صدمات إيجابية (بخاصة خلال سنوات: 2001 و2004 و2006 و2008م) وصدمات سالبة (2014 و2015م) بسبب تأثير عوامل جيوسياسية واقتصادية مختلفة.

الشكل رقم 01: تقدير سلسلة تطاير أسعار البترول CSD

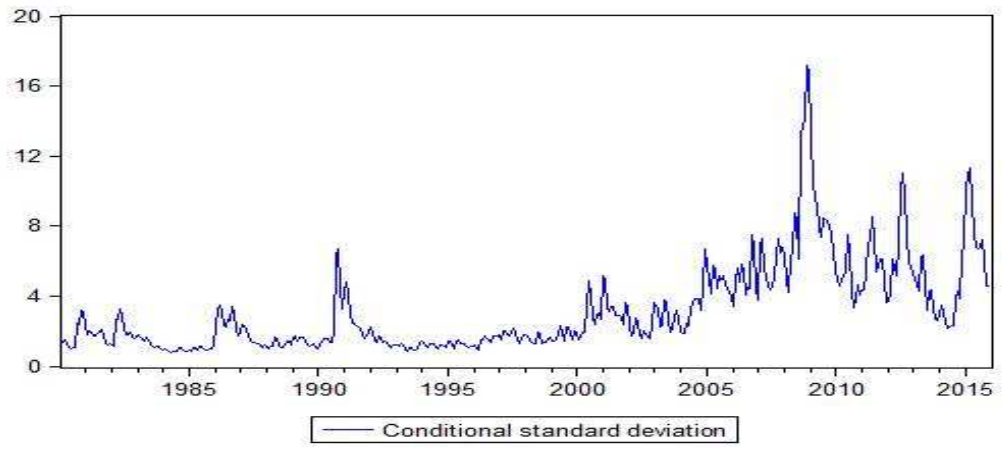

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9.0

2.3. تحليل استجابة بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري لتطاير أسعار البترول

سنقوم في هذا الجزء من مقالتنا بتحليل مدى استجابة بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر لتطاير سعر البترول في الأسواق العالمية (المعبَر عنه بالانحراف المعياري الشرطي CSDGARCH لسلسلة سعر البترول، لكن بعد تحويل بياناتها الشهرية إلى بيانات سنوية باستخدام تقنيات برنامج EVIEWS 9.0)، ابتداء من دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات التالية: الناتج المحلي الخام GDP، النفقات العامة أو الإنفاق الحكومي GOVEXP، معدلات البطالة UNEMP، وصولا إلى تحليل مكونات التباين عن طريق نموذج VAR أو VECM.

وتعتمد دراستنا الميدانية في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من قبل: صندوق النقد الدولي IFS، البنك الدولي WDI، الديوان الوطني للإحصاء ONS، بنك الجزائر، منظمة OPEC، بحيث تأخذ هذه المتغيرات على شكل سلاسل زمنية سنوية ابتداء من سنة 1980م إلى غاية 2015م.

أ. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية: من أجل دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة، استعملنا أحد اختبارات الكشف عن الجذور الوحدوية المتمثل في اختبار الجذور الوحدوية لـ kwiatkowski phillips schmidt shin، حيث تظهر نتائج هذا الاختبار في الجدول التالي:

الجدول رقم 06: نتائج استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار KPSS

القرار	التفاضل الأول 1st difference		المستوى level		المتغيرات
	t-KPSS Trend and intercept	القيم الحرجة عند %05	t-KPSS Trend and intercept	القيم الحرجة عند %05	
$I_{(01)}$	0.100	0.146	0.243	0.146	**GDP**
$I_{(01)}$	0.09	0.146	0.191	0.146	**GOVEXP**
$I_{(01)}$	0.09	0.146	0.197	0.146	**UNEMP**
$I_{(0)}$	NA	NA	0.05	0.146	**CVGARCH**

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 9.0

وتكشف نتائج اختبار KPSS أن كل من السلاسل الزمنية التالية: GDP، GOVEXP، UNEMP، غير مستقرة في المستوى عند معنوية 05% (أي تحتوي على جذر أحادي كون إحصائية LM أكبر من القيم الجدولية الحرجة)، ومستقرة عند الفروق الأولى أو التفاضل الأول $I_{(01)}$، باستثناء سلسلة تطاير أسعار البترول CSDGARCH التي ثبت بأنها مستقرة عند المستوى $I_{(0)}$. وبما أن سلسلة تطاير أسعار البترول مستقرة في المستوى $I_{(0)}$، فإنَه يمكن معرفة التأثير المحتمل لتطاير هذه السلسلة على المتغيرات الاقتصادية الأخرى المستقرة عند الفروق الأولى، وذلك باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR. (**ملاحظة:** لقد تم تحديد عدد التأخيرات (troncature de Newey-West) بالنسبة للسلاسل الزمنية المدروسة بـ 3).

ب. تحليل مكونات التباين: يستخدم تحليل مكونات التباين لمعرفة مقدار التنبؤ في تباين الخطأ الذي يفسر بالصدمات في المتغير المستقل نفسه والمتغيرات التابعة الأخرى، وفي دراستنا هذه سنحاول معرفة مقدار التغيرات المستقبلية لكل من: الناتج المحلي الخام والإنفاق الحكومي ومعدلات البطالة التي يكون مسببها الرئيسي تلك الصدمات التي تحصل في متغير تطاير سعر البترول CSDGARCH. وتظهر نتائج هذا التحليل بالاعتماد على نموذج *VAR* في الجدول التالي:

الجدول رقم 07: نتائج تحليل التباين الثنائي بين متغير تطاير سعر البترول وكل من الناتج المحلي الخام الحقيقي والإنفاق الحكومي ومعدلات البطالة

الفترات	S.E.	DGDP	CSDGARCH	S.E.	DGOVEXP	CSDGARCH
1	0.18451	100.0000	0.000000	0.19563	100.0000	0.000000
5	0.36543	60.08865	12.25550	0.32564	78.02564	20.01046
10	0.48253	55.53492	15.45067	0.41250	75.14812	24.76737

الفترات	S.E.	DUNEMP	CSDGARCH
1	0.73697	100.0000	0.000000
5	0.96325	55.97256	12.85621
10	1.14563	45.22365	14.32545

***ملاحظة**: تم اختيار (*Lag=02*) لتمثيل فترة التباطؤ الزمني الأمثل، بناء على نتائج اختبار VAR Lag Order Selection Criteria

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 9.0

وبناء على الجدول أعلاه، نلاحظ بأن تطاير سعر البترول يفسر ما بين 12.25% و15.45% من التغيرات المستقبلية للناتج المحلي الخام، بحيث تعتبر هذه النسبة مرتفعة نوعا ما كونها تعكس المشاركة الكبيرة لقطاع المحروقات وعائداته في دعم النمو الاقتصادي الجزائري، كما تعطي صورة واضحة حول حالة عدم اليقين ومدى هشاشة الاقتصاد الوطني. وهكذا، فإن النمو المستدام كمصطلح نقيض للنمو الاقتصادي الاستخراجي –في أدبيات التنمية–، يتطلب في نهاية المطاف قيام قطاعات تبادلية أقوى أين تستطيع الحصول على فرص التصدير والتجارة. أما بالنسبة للإنفاق الحكومي، فيلاحظ بأن تطاير سعر البترول يفسر 24.76% من تغيراته في المدى الطويل، أي حوالي ربع تغيرات الإنفاق الحكومي تفسر بصدمات تطاير سعر البترول، فهذه النتائج تتوافق مع مشكلة دورية الإنفاق الحكومي في الجزائر. كما نتبين أيضا من نتائج تحليل التباين، بأن تأثير صدمة في متغير تطاير سعر البترول ليس له أي تأثير في المدى القصير في تفسير تقلبات معدلات البطالة، فتقلبات هذا المتغير في المدى القصير ترتبط بصدمة في المتغير نفسه بنسبة تامة أي بنسبة 100%، بينما في المدى الطويل تفسر صدمة في متغير تطاير سعر البترول قرابة 14.32% من تقلبات معدلات البطالة.

ج. تحليل دوال الاستجابة الدفعية: ويقتضي تحليل درجة تأثير تطاير سعر البترول CSDGARCH على المتغيرات الاقتصادية الكلية (المتمثلة في كل من: DGDP وDGOVEXP وDUNEMP)، الاستعانة بدوال الاستجابة الدفعية (لفترة تنبؤ تقدر بـ10 سنوات)، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 02: التمثيل البياني لدوال الاستجابة الدفعية للمتغيرات التابعة (باستخدام نماذج VAR) عند حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في CSDGARCHt

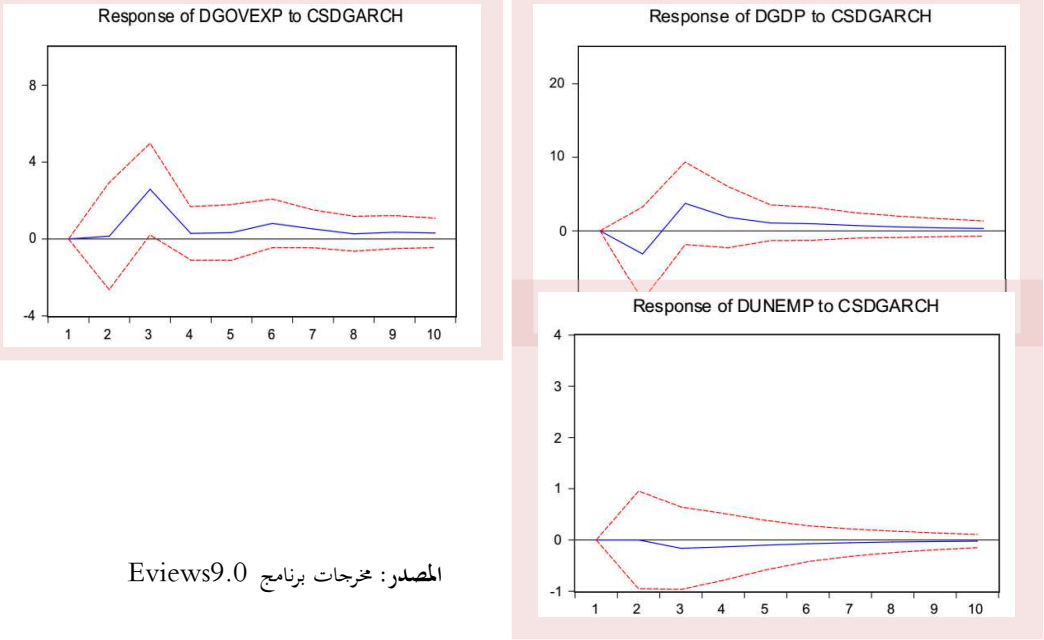

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9.0

ومن خلال الشكل أعلاه، نستخلص ما يلي:

- أن لصدمة موجبة في متغير تطاير سعر البترول أثر إيجابي على مسار تطور الناتج المحلي الخام، حيث بلغ أوجه خلال الفترة الثالثة، ليتلاشى بعدها هذا الأثر على المدى الطويل، وهو الأمر الذي يدعم أكثر فرضية نقمة الموارد الطبيعية في الاقتصاد الجزائري. فمعرفة أثر تطاير أسعار النفط على النمو الاقتصادي يعد من الشروط المسبقة لتصحيح مسار الناتج، وإحدى إمكانيات تحقيق ذلك تتمثل في زيادة حصة كل من الفلاحة والصناعة خارج المحروقات من الناتج.
- كما لوحظ أن لصدمة موجبة في متغير تطاير سعر البترول أثر موجب على الإنفاق الحكومي خلال مسار التنبؤ، وبخاصة على المدى القصير (الفترة الثالثة)، ونفسر هذه النتيجة بالارتباط الوثيق للإنفاق الحكومي بالإيرادات النفطية الممثلة بالجباية البترولية في الميزانية العامة للدولة (بحيث تستحوذ على حصة الأسد من إجمالي الإيرادات الحكومية)، فخلال فترة الطفرة (2000- 2014م) طبّقت الجزائر سياسة مالية توسعية عبر تنفيذ مجموعة من البرامج الاستثمارية العامة متمثلة في كل من: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001- 2003م)، البرنامج المكمل لدعم النمو (2004- 2009م)، البرنامج الخماسي (2010- 2014م). ومع تراجع أسعار النفط (سنة 2015م)، نزعت سلطات البلد إلى تبني سياسة مالية انكماشية بترشيد الإنفاق إلى حدّ التقشف، ومنه دورية السياسة المالية تنطوي

على تأثيرات جدَ سلبية على النمو الاقتصادي للبلد في المدى الطويل؛ كونها تعدَ من أبرز العوامل المفسرة لنقمة الموارد.

- في الأخير، يلاحظ أن استجابة متغير البطالة هي عكسية تجاه صدمة موجبة في متغير تطاير سعر البترول على المدى القصير (بعد الفترة الأولى) والطويل، فحدوث صدمة موجبة في أسعار البترول ستسهم وبنسب مختلفة من فترة إلى أخرى في تقليص معدلات البطالة، ويبدو أن الأثر السالب مستمر على طول فترة التنبؤ لاسيما منها الفترة الثالثة، وعليه ارتفاع أسعار البترول في المدى القصير وما ترتب عنه من ارتفاع كبير في الإيرادات الحكومية قد سمح للاقتصاد الجزائري بفتح واستحداث مناصب شغل جديدة، وبذلك نخلص بأن آفاق سياسات التشغيل في الجزائر هي رهينة لتقلبات أسعار البترول.

الخاتمة:

لقد عملنا من خلال هذه الورقة البحثية على تحديد أثر تطاير أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر، الذي كشف عن حقيقية مفادها أن الاقتصاد الجزائري يعاني من نقمة الموارد في ظل التبعية الكبيرة لقطاع المحروقات واحتكاره لأكثر من ثلث الناتج المحلي الخام للبلد بالإضافة إلى هشاشة سياساته الاقتصادية ودوريتها، وبذلك يكون الريع النفطي قد قوض التنمية، ولم يأتي بتلك المنافع المنتظرة، بسبب عجز التنظيم والإدارة على مراقبة الفساد لاسيما خلال فترة انتعاش أسعار النفط، ففي الوقت الذي كان ينبغي فيه للانفتاح التجاري أن يدعم التصنيع في الجزائر، كان يعني: واردات حاشدة من السلع –بسبب تعطل الآلة الانتاجية المحلية–، واستنفاذ سريع لاحتياطات الصرف المتراكمة. ومنه لابد على الجزائر أن تولي عناية خاصة بالقطاعات التبادلية والإصلاح المؤسساتي ونشاط البحث والتطوير لخلق حوافز ملائمة للسلوك الاقتصادي، ولن يكون البلد في أفضل حال له إلاَ بعدما يستثمر حصيلة بيع أصوله النفطية في أصول غير نفطية، وباختيار هذه الأولوية تكون الحكومة قد اضطلعت بمسؤولياتها في بناء البنية الأساسية الانسانية والمادية والمؤسساتية، غير أن ذلك يفرض على السلطات أن تضع الإطار الزمني في الحسبان عند احتذائها لنماذج التنمية. ومن حيث القياس الاقتصادي، وباستخدام تحليل مكونات التباين ودوال الاستجابة الدفعية عن طريق نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR خلصنا ببعض النتائج الحادة التي لها تداعيات واسعة على شرطية التنمية في الجزائر، بيد أن تطاير أسعار البترول يفسر جزءا معتبرا من تقلبات أبرز متغيرات الاقتصاد الكلي (RGDP، GOVEXP، UNEMP)، فهو يطغى على كل شيء آخر، أين يكون له أثر عكسي على التنمية ومستقبل الأجيال القادمة.

المراجع المستعملة:

- أنور شاه ومارك شاكتر (ديسمبر 2004)، محاربة الفساد: أنظر أمامك قبل أن تثبت، مجلة التمويل والتنمية/ العدد 4.
- دربال عبدالقادر وآخرون (2017)، البرنامج الوطني للبحث: العلاقات بين التجارة الخارجية، التنمية، المؤسسات والهجرة، مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية (CREAD).
- روبرت هـ بيتس (ديسمبر 2006)، الإصلاح السياسي وإصلاح السياسات في أفريقيا المعاصرة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 43، العدد 04.
- شكوري سيدي محمد وشيبي عبدالرحيم (2013)، العدالة؛ التنمية المستدامة والبيئة المؤسساتية في البلدان الغنية بالبترول: دراسة حالة الجزائر، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية– المجلد الخامس عشر، العدد الثاني– المعهد العربي للتخطيط.
- عبدلاي بيو تشاني وبنيدكت فيب كريستنس (ديسمبر 2006)، وقت مناسب لأفريقيا، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 43، العدد 04.
- نجيف غوبتا وأليكس سيغورا– أوبيرغو وإنريكي فلوريس (ديسمبر 2014)، تقاسم الثروة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 51، العدد 04.
- Arezki, R & Frederick van der Ploeg (2007), Can the Natural Resource Curse Be Turned Into a Blessing? The Role of Trade Policies and Institutions, IMF.
- Auty, R.M.(2003)," Third time lucky for Algeria? Integrating an industrializing oil-richcountry into the global economy ", Resources Policy , Vol. 29.
- Benabdallah, Y (2006), Croissance économique et dutch disease en Algérie, cahier du cread n°75.
- Bourbounnais R (2015), Econometrie: cours et exercices corriges, 9 éditions, Dunod.
- Corden,M. (1984) , "Booming Sector and Dutch Disease Economic : Survey an Consolidation",Oxford Economic Papers , New Series , Vol 36.
- Rodrik D and Subramanian A (2003), the primacy of institutions (and what this does and does not mean), IMF, Finance & Development, Volume 40, Number 2.
- Acemoglu D (2003), Root Causes: A historical approach to assessing the role of institutions in economic development, IMF, Finance & Development, Volume 40, Number 2.
- Elanshasy,A (2009)," Oil price and economic growth in oil-exporting countries , " working paper , collage of busness and economics , United Arab Emirates University.
- Gelb A (1989), "Oil Windfalls: Blessing or Curse? ", W B: Oxford University Press.

- Gylfason ,T.&.Zoega G (2001), "Natural Resource and Economic Growth : the Role of Investment", European Economic Review 45.
- Gylfason ,T.&.Zoega G.(2002) ," Natural Resource and Economic Growth : the Role of Investment" , Working paper , Economic Policy Research Unit.
- Lee, K.,Ni,S.,Ratti,R.A (1995). Oil shocks and the macroeconomy : the role of price Variability . Energy Journal 16 (4).
- Manasse P (2006) , " Procyclical Fiscal Policy: Shocks , Rules, and Institutions - A View From MARS ", IMF, WP.
- Mehlum H (2006), Karl Moene and Ragnar Torvik, "Institution and The Resource Curse ", The Economic Journal Vol.116.
- Hausmann R., Rigobon R. (2002) , an alternative interpretation of the 'resource curse': theory and policy implications, NAtional Bureau of Economic Research, W P No. 9424.
- Sachs J.D. &Warner A.M (1995)., "Natural Resource Abundance and Economic Growth", National Bureau of Economic Research , Working paper 5398 , Cambridge.
- Sid Ahmed. A (1987) , du « dutch disease » a l' « opep disease »: quelques considerations theoriques autour de l'industrialisation des pays exportateurs de petrole, Revue Tiers Monde, Vol. 28, No. 112.

الملاحق :

الملحق رقم 01: بيان الارتباط الذاتي للسلسلة DOP

Date: 09/19/17 Time: 19:53
Sample: 1980M01 2015M12
Included observations: 431

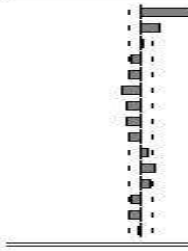

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.402	0.402	69.973	0.000
		2	0.150	-0.013	79.797	0.000
		3	0.019	-0.044	79.959	0.000
		4	-0.075	-0.079	82.402	0.000
		5	-0.089	-0.031	85.912	0.000
		6	-0.152	-0.112	96.105	0.000
		7	-0.104	-0.001	100.88	0.000
		8	-0.109	-0.069	106.07	0.000
		9	-0.092	-0.038	109.83	0.000
		10	0.041	0.098	110.57	0.000
		11	0.106	0.060	115.57	0.000
		12	0.067	-0.039	117.59	0.000
		13	-0.067	-0.138	119.59	0.000
		14	-0.088	-0.034	123.07	0.000
		15	-0.022	0.047	123.30	0.000

الملحق رقم 02: نتائج تقدير النموذج AR(01)

Dependent Variable: DOP
Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)
Date: 09/19/17 Time: 20:17
Sample: 1980M02 2015M12
Included observations: 431
Convergence achieved after 36 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AR(1)	0.403265	0.021699	18.58480	0.0000
SIGMASQ	13.76203	0.489298	28.12607	0.0000

R-squared	0.162297	Mean dependent var	-0.005290
Adjusted R-squared	0.160344	S.D. dependent var	4.057893
S.E. of regression	3.718358	Akaike info criterion	5.469483
Sum squared resid	5931.435	Schwarz criterion	5.488351
Log likelihood	-1176.674	Hannan-Quinn criter.	5.476933
Durbin-Watson stat	1.983334		

Inverted AR Roots	.40